الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1/1 المقدمة

2/1 موضوع الدراسة

3/1 منطقة الدراسة

4/1 مبررات الدراسة

5/1 أهمية الدراسة

6/1 أهداف الدراسة

7/1 تساؤلات الدراسة

8/1 منهج الدراسة

9/1 مصطلحات الدراسة

10/1 الدراسات السابقة

11/1 أساليب وإجراءات الدراسة

12/1 صعوبات الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1/1المقدمة:

تعد الأقاليم الإدارية في المملكة العربية السعودية وحدات إقليمية تابعة للحكومة المركزية في البلاد وأجزاء مكونة للوحدة الإقليمية لها ، كما هو الحال في كثير من الدول الأخرى، فهذا النظام الإداري المحلي نُظم من قبل الدولة ذاتها، كما أن سلطته وحدود اختصاصاته مقيدة من قبل الحكومة المركزية. وهذه الوحدات والأقاليم الإدارية ليست عناصر أو كيانات مستقلة من الناحية السياسية، وإنما هي في الواقع أقسام إقليمية وسياسية، وقطاعات أساسية من النسيج العام للدولة المعاصرة (أبوداود 2001م، 236).

تعد الإدارة المحلية والتقسيم الإداري لأقاليم الدولة تعد ظاهرتان معاصرتان،على الرغم من جذورهما التاريخية، غير أنه من الناحية القانونية والدستورية تعدان حديثا العهد، وقد نمتا مع تنامي مظاهر الدولة الوطنية ووظائفها المعاصرة التي تسود العالم حالياً (أبو داود2001م ،236).

ويعد " نظام المناطق" الخطوة الأخيرة في عملية إعادة تنظيم نظام الإدارة المحلية (الإقليمية) وأقاليمها الإدارية في المملكة العربية السعودية الذي صدر في عام 1992م تحت مسمى " نظام المناطق". ويعد هذا النظام مرحلة تحول متطورة كبيرة في نظام الحكم المحلي ، وإعادة تنظيم الأقاليم الإدارية في البلاد (أبو داود2001م، 245).

ومن خلال الدراسة المبدئية للمتغيرات الجغرافية التي يمكن أن تؤثر على حدود الأقاليم الإدارية السعودية وأشكالها وأحجامها، يلاحظ أن عدد الأقاليم الإدارية من الفئة الثانية يتزايد كلما اتجهنا نحو الجنوب الغربي من المملكة العربية السعودية ؛ حيث لعبت العوامل الجغرافية والمتغيرات الجغرافية المختلفة، والاحتياجات الأمنية والتنموية، أدواراً مختلفة في تغير مساحات الأقاليم الإدارية وأعدادها وأقسامها في المملكة مما أدى إلى إعادة تقسيم البلاد إلى عدد أكبر من الأقاليم الرئيسة، والتي قُسّمت بدورها إلى أعداد من الأقاليم الفرعية بدرجات وأنماط مختلفة (أبو داود2001م،259).

وتركز هذه الدراسة على التعرف على التنمية والتقسيمات الإدارية في منطقة الباحة، وأثر المتغيرات الجغرافية وغيرالجغرافية على التقسيمات والتنمية الإدارية، وتفسير العلاقات بين تلك المتغيرات، ومدى تأثيرها على التقسيمات والتنمية الإدارية في منطقة الباحة، ومعرفة العلاقة بين التنمية الإدارية وأثرها ، وبين علاقتها ببقية العمليات التنموية الأخرى، ومن خلال ذلك يتم الكشف عن العلاقة بين التنمية والتقسيمات الإدارية في منطقة الباحة. وعلى هذا الأساس فإن التحليل الأشمل للتعرف على أثر بعض المتغيرات غير الجغرافية يبدو مناسباً وضرورياً للتعرف على جوانب الموضوع كافة.

2/1موضوع الدراسة:

تعد موضوعات الحدود بوجه عام والإدارة الإقليمية ، والجغرافية الإدارية، والتقسيمات الداخلية الإدارية للدول المختلفة وموضوع الحدود السياسية (الدولية)، وحدود التقسيمات الإدارية الداخلية للدول بوجه خاص ذات جاذبية خاصة للبحث والدراسة من قبل العديد من الكتّاب والباحثين والدارسين والمتخصصين، من الجغرافيين، وعلماء السياسة والسياسيين، والقانونيين، والمخططين، والإعلاميين وغيرهم. ونظراً لحساسية هذا النوع من الدراسات وأهميته وطبيعته، فإن الالتزام بالموضوعية والعناية الزائدة، والأساليب العلمية والمقاربات المنهجية، التي تؤثر بدورها على كيفية تناول الحقائق والمعطيات ووجهات النظر المختلفة وطرحها، تعد قضية شائكة وحسّاسة ومحورية إلى حد كبير. ومن الملاحظ أن كثيراً من الدراسات في مثل هذه المجالات تُجرى لخدمة أهداف سياسية، أو اقتصادية، أو تنموية، أو تخطيطية ،أو علمية منفردة أو مجتمعة، وقد يمثل بعضها وجهات نظر أحادية الجانب، في حين أن بعضها الآخر يمثل إضافات كمية منطقية ونوعية جادة ومثمرة في مجالاتها (أبو داود 2001م،214).

و يتبيّن الأثر البالغ الذي تلعبه الظروف والسمات الجغرافية على مجمل وضع الأقاليم الإدارية من حيث الحجم ، والشكل ، والحدود ، وعدد المحافظات ، والأقسام الإدارية الأصغر حجماً. ولا ريب أن هناك علاقة ارتباطية من نمط أو أنماط مختلفة بين حجم الوحدات الإدارية السعودية وحدودها وأشكالها وبين عدد من المتغيرات الجغرافية وغيرها. وقد كشفت بعض الدراسات العلمية عبر التحليلات الإحصائية أن عدداً من المتغيرات الجغرافية تلعب دوراً أساسياً في تحديد حجم الأقاليم الإدارية السعودية بصور متباينة (أبو داود2001م،259-255).

وبناءً على ما سبق تتضح أهمية دراسة التقسيمات والتنمية الإدارية في منطقة الباحة حيث ستواصل الباحثة دراستها عند آخر نقطة انتهى منها الباحثون السابقون، وستعمد الباحثة في بحثها العلمي التعرف على التقسيمات والتنمية الإدارية في منطقة الدارسة. وكشف العلاقة بين المتغيرات الجغرافية بشقيها الطبيعي والبشري وغيرها من المتغيرات، وبين التقسيمات الإدارية التي تضم المحافظات والمراكز التابعة لها. أضف إلى ذلك محاولة الكشف عن العلاقة بين تلك المتغيرات وبين التنمية الإدارية في منطقة الدراسة ؛ وذلك لمعرفة العلاقة الارتباطية بين تلك المتغيرات. وستحاول الباحثة توظيف استخدام أساليب التحليلات الكمية لمعرفة نوع العلاقات الارتباطية ودرجتها بين المتغيرات وعملية التقسيم الإداري للمحافظات والمراكز التابعة لها، إضافة إلى تحديد العلاقات الارتباطية بين تلك المتغيرات ، وبين التنمية الإدارية في منطقة الباحة.

وأخيراً ستسعى الدراسة إلى التوصل إلى النتائج والاستنتاجات الخاصة بها طريق تطبيق التحليلات الكمية بعد تحديد المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ضمن الدراسة سعياً للتوصل إلى استنتاجات وتوصيات واقتراحات ملائمة تتوافق مع أهداف الدراسة.

3/1 منطقة الدراسة:

تعد منطقة الباحة من إحدى الإمارات الرئيسة الثلاث عشرة في المملكة العربية السعودية ، كما هو موضح في خريطة (1-1) . وتقع منطقة الباحة في جنوب غرب المملكة العربية السعودية بين دائرتي عرض 25 ´ 19 °، 42 ´ 20 ° شرقاً وبين خطي

طول 40 َ 59 ْ، 14 َ 42 ْ شمالاً وتحيط بها من الشمال والجنوب والغرب منطقة مكـــة المكرمة ، ومن الشرق إقليم عسير (الغامدي 1988م،62).

خريطة (1-1) التقسيمات الإدارية في المملكة العربية والسعودية

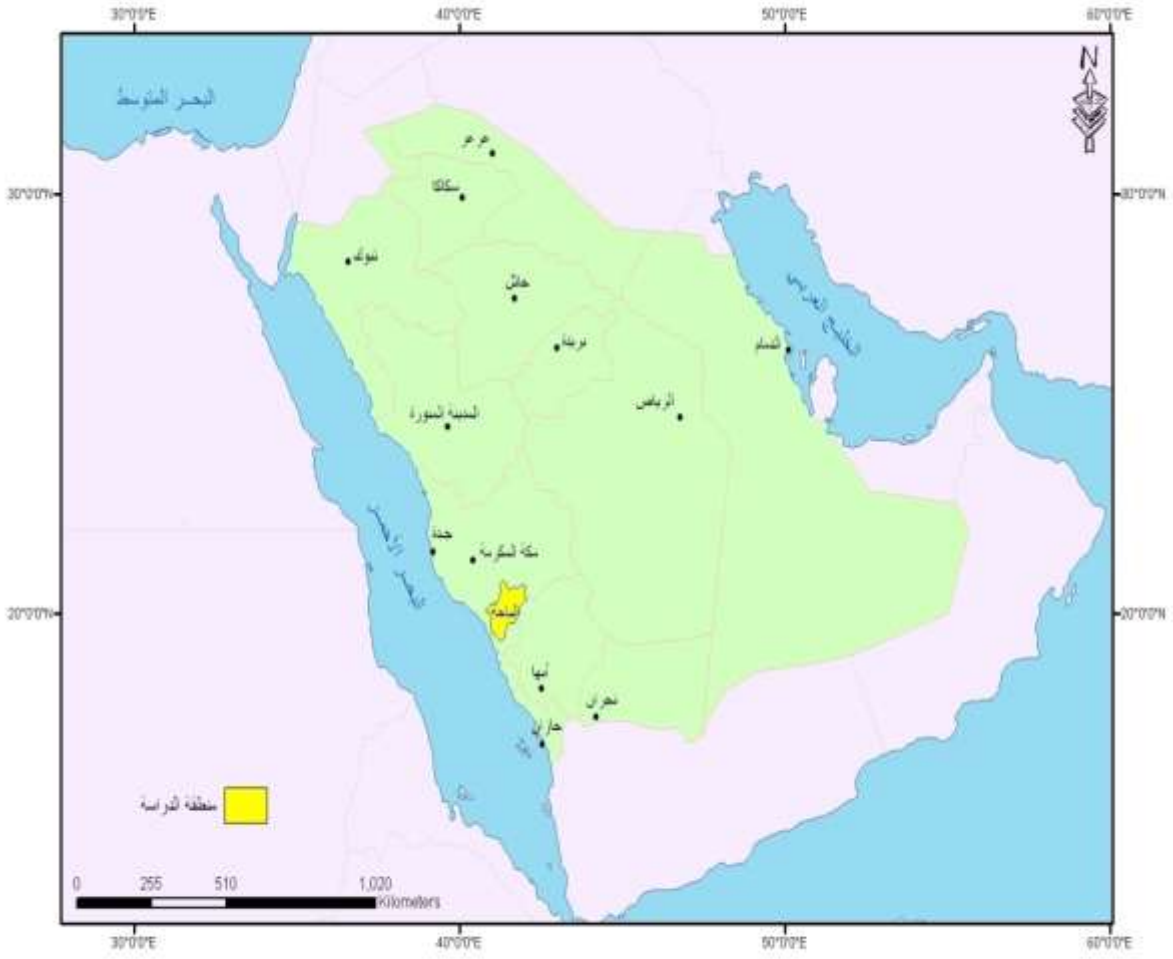

المصدر: اعداد الباحثة اعتماداً على خريطة هيئة المساحة العامة، مقياس الرسم:1:250,000كـــم، 2008م.

وبصدور نظام المناطق قُسّمت إمارة المنطقة إلى ست محافظات عام1417 هـ حيث تفرعت امارة المنطقة إلى ست محافظات مكونة من فئتين هما:

فئة (أ) وهي محافظات : بلجرشي، المندق، المخواة.

فئة (ب) وهي محافظات : قلوة، العقيق، القرى، كما تضم واحداً وثلاثين مركزاً هي: بني ظبيان، بني كبير، بالشهم، بادية بني كبير، دوس، برحرح، بني حسن، بيدة، بالخزمر، بني حرير وعدوان، وراخ، كرا الحائط، نخال ،تربة الخيال، بيضان، معشوقة، الفرعة، جرب، نيرة، ناوان، الحجرة، غامد الزناد، بطاط، الشعراء، جرداء بني علي، الجرين نصبه وجبال السودة، باللسود، يبس، الجوّة، شدا الأعلى (السياري 2003م،36) ، ويبلغ عدد سكانها (377739 نسمة) (مصلحة الإحصاءات العامة، (2004م)، 137).

ومن الناحية الجغرافية تنقسم منطقة الباحة إلى ثلاثة أقاليم تضاريسية متباينة وهي :

1- **القطاع السهلي (تهامة):** ويتمثل في الجزء الجنوبي من منطقة الدراسة ،ويشمل محافظتي قلوة ، والمخواة .

2- **قطاع المرتفعات (السراة) :** ويتمثل في الجزء الأوسط من منطقة الدراسة، ويشمل محافظات الباحة ، والمندق ، وبلجرشي.

3- **القطاع الهضبي:** ويتمثل في الجزء الشمالي من منطقة الدراسة، ويشمل محافظتي العقيق، والقرى (الشريف 1984م 23- 458) (الشهري 2006م، 5).

4/1 مبررات الدراسة:

تكمن مبررات القيام بهذه الدراسة في عدد من الأسباب أهمها:

1- كون منطقة الباحة مسقط رأس الباحثة ومعرفتها بأحوالها وخصائصها الجغرافية.

2-افتقار هذه المنطقة إلى دراسات جغرافية تعالج أثر المتغيرات الجغرافية على كل من التنمية والتقسيمات الإدارية.

3- اعتبار أن منطقة الباحة بكراً ولا سيما في مجال الجغرافيا الإدارية والتنموية.

4- نظراً لصغر مساحة منطقة الباحة فإن الباحثة تتوقع الوصول إلى نتائج ناجحة تسهم في الكشف عن أثر العوامل الجغرافية وغير الجغرافية على تلك التقسيمات والتنمية الإدارية في منطقة الدراسة والتي تشمل المحافظات والمراكز التابعة لها، واستنتاج درجة العلاقة ونوعها فيما بين المتغيرات.

5- حاجة منطقة الباحة للدراسات المتعلقة بالتنمية، ولا سيما الإدارية منها التي تعد حجر الأساس والقاعدة التي تستند عليها كافة شؤون العمليات التنموية الأخرى في كافة شؤون المنطقة.

5/1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها بمثابة بعد جغرافي تاريخي يوضح نشأة الحدود الإدارية لمنطقة الدراسة على اعتبارها جزء يخدم الدراسات المتعلقة بالحدود الدولية. ويبدو أن أهم الأسباب التي أدت إلى بروز الحاجة إلى نشأة الحدود الإدارية نتيجة لعدد من العوامل، أهمها : اختفاء الأراضي المشاع، أو الخالية من السكان أو النظم السياسية

،و ضغط السكان المتزايد على الموارد الطبيعية ، وارتفاع مستويات المعيشة بشكل عـــام (أبو داود2001م،215).

وتعزى أهمية هذه الدراسة في ضرورة التعرف على العلاقة بين التقسيمات والتنمية الإدارية في منطقة الدراسة، ومن ثم تحليل أثر المتغيرات الجغرافية على تلك التقســيمات الإدارية وأدئها وتحري وأثرها على التنمية الإدارية في منطقة الدراسة.

ومن خلال التعرف على المقومات الطبيعية والبشرية التي تساعد الباحثة في عملية تحديد المتغيرات الجغرافية، وما لها من علاقة ارتباطية بالتقسيمات الإدارية ، وأيضاً لها علاقة ارتباطية بالتنمية الإدارية في منطقة الدراسة أملاً في التوصل إلى كشف العلاقـــة الارتباطية فيما بين التنمية الإدارية والعمليات التنموية الأخرى ، وأيضاً كشـــف العلاقـــة الارتباطية بين التقسيمات الإدارية والتنمية الإدارية . من أجل الخروج بتوصيات ونتائج ذات علاقة بمجال هذه الدراسة يمكن أن تؤخذ بعين الإعتبار من لدن ذوي الخبـــرة فـــي عملية التقسيم الإداري في منطقة الباحة بشكل خاص والمملكة ككل، وذلك بربط عمليـــة التقسيم الإداري بالمتغيرات الجغرافية وغير الجغرافية ، ومن ثم توضيح أثر ذلك التقسيم الإداري على عملية التنمية الإدارية ومن ثم ينعكس ذلك على التنمية بشكل عام في منطقة الباحة.

6/1 أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف هذا الدراسة في عدة نقاط وهي كما يلي:

1.التعرف على مفهوم كلاً من التنمية والتقسيمات الإدارية في منطقة الباحة.

2.معرفة المتغيرات الجغرافية وغير الجغرافية المؤثرة على التنميـــة والتقســـيم الإداري وتحديدها في منطقة الباحة.

3.تحليل العلاقة الارتباطية بين التنمية والتقسيمات الإدارية، وتلك المتغيرات الجغرافيـــة وغيرالجغرافية في منطقة الباحة.

4.كشف العلاقة الارتباطية ما بين التقسيمات الإدارية والتنمية الإدارية في منطقة الباحة.

5.كشف العلاقة الارتباطية وأثرالتنمية الإدارية على العمليات التنموية بأنواعها في منطقة الباحة.

6.الخروج بنتائج وتوصيات واقتراحات محددة فيما يختص بموضوع هذه الدراسة.

7/1 تساؤلات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة فقد جاءت الباحثة بالتساؤلات التالية:

1.ما مفهوم كلاً من التنمية والتقسيمات الإدارية في منطقة الباحة.

2.ماهي المتغيرات الجغرافية وغيرالجغرافية المؤثرة على التنمية والتقسيمات الإداريـــة في منطقة الباحة؟

3.هل هناك علاقة ارتباطية بين المتغيرات الجغرافية وبين التنمية والتقسيمات الإداريـــة في منطقة الباحة؟

4.هل هناك علاقة ارتباطية ما بين التنمية الإدارية والعمليات التنموية بأنواعها في منطقة الباحة؟

5.هل هناك علاقة ارتباطية بين التنمية الإدارية و التقسيمات الإدارية في منطقة الباحة؟

6.هل هناك نتائج وتوصيات واقتراحات يمكن الخروج بها بما يخص هذه الدراسة؟

8/1 منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليلي الكمي في الوقت نفسه. حيث لا يقف الأسلوب الوصفي جانباً عند وصف الظاهرات أوالممارسات السائدة، بل يتجاوز ذلك للوصول إلى استنتاجات وتعميمات تسهم في تفسير الظاهرات بما يسمح بتغييرها وتوجيهها نحو أهداف متوخاه؛ ولأن الوصف يقترن دائماً ببيانات إحصائية تُجرى عليها بعض المعالجات الإحصائية كحساب التكرارات ،والمتوسطات، والإنحرافات، والإرتباطات، لذا سماه البعض بالإسلوب الوصفي الإحصائي.

9/1 مصطلحات الدراسة:

تتطرقت هذه الدراسة إلى مجموعة من المصطلحات وأهمها:

1- نظام المناطق Area Regulation : "هو أحد أنواع نظم الحكم المحلي، ويعني تقسيم الدولة إدارياً إلى وحدات محلية تسمى (المناطق) محدودة بحدود إدارية واضحة المعالم رُوعي فيها عدة اعتبارات منها: الاعتبارات الجغرافية ، والسكانية ، والظروف البيئية، وطرق المواصلات ومقتضيات الأمن"(مهاوش2001م،23).

2- نظام الأمراء Princes Regulation : "يعد هذا النظام أحد أنواع نظم الحكم المحلي بالمملكة العربية السعودية ، وهو القاعدة الأساسية الأولى لنظام الإدارة المحلية والتقسيم الإقليمي في المملكة العربية السعودية، وقسّم هذا النظام والمجالس الإدارية في المملكة إلى ثمانية أقاليم إدارية أساسية"(أبو داود2001م، 238-239).

3- نظام المقاطعات District Regulation: "يعد هذا النظام أحد أنواع نظم الحكم المحلي في المملكة العربية السعودية، ويمثل الخطوة الأساسية في عملية إعادة تنظيم الحكومة المحلية في البلاد، وإعادة توزيع وتحديد الوحدات الإدارية وتحديدها" (أبو داود2001م، 241).

4- الإدارة المحلية Local Administration : "هو أسلوب إداري بمقتضاه تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات ذات نطاق محلي يُشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة محلية تمثل السلطة المركزية"(بدران1986م،8-9).

5- الحدود الإدارية Administrative Boundries : "هي حدود الأقسام أو الأقاليم الإدارية الداخلية في الدولة المعاصرة ولها اعتبارات شتى أهمها: تقليص النفقات ورفع كفاية والخدمات وفعاليتها وسهولة الاتصال ومستوى حجم الكثافات السكانية وغيرها من الاعتبارات الأخرى التي تدخل في عمليات صنع القرارات الموقعية" (أبو داود2001م،190).

6- الإمارة Principality : تُعرف الإمارة بأنها الجهة الإدارية التابعة للمنطقة الإدارية، وتتبعها إمارات تابعة في بعض الحالات أو يتبعها مدن وقرى وهجر.

7- إمارة المنطقة Principality of Area : "وتسمى "أمانة المنطقة"وهي المقر الذي يُعقد فيه مجلس المنطقة ، ويتكون هذا المجلس من أمير المنطقة رئيساً للمجلس، ونائب أمير المنطقة نائباً لرئيس المجلس ، ووكيل الإمارة ، ومحافظي ، ورؤساء الأجهزة الحكومية في المنطقة" (العمري وهاشم1992م، 305).

8- **المحافظة Governorate** : يمكن تعريف المحافظة، بشكل عام، "بأنها وحدة سياسية إدارية محددة رسمياً باعتبارات معينة قد تكون جغرافية ، أو سكانية، أو بيئية ، أو طرق ، ومواصلات ، يسكنها مجموعة كبيرة أو صغيرة من البشر متجانسة على أن توجد بينهم روابط قوية تجعل بينهم وحدة سياسية متماثلة" (مهاوش 2001م،34).

9-**المركز Center** : "هي الوحدة المحلية التي تنبثق عنها ،عادة، المحافظات حيث تنقسم كل محافظة إلى عدة مراكز وكل مركز منها يتبعه عدد من القرى" (المصري 1986م، 49).

10- **المدينة City** : "مصطلح يُطلق على كل مركز حضاري إذا توفرت لها عناصر الحياة الاجتماعية، والاقتصادية الأساسية مثل شبكة المواصلات، تمديدات الماء، والكهرباء، ومباني الخدمات، والمرافق العامة، الإدارية منها والاجتماعية والثقافية" (المصري 1986م،34).

11- **البلدة Town** : "هي المحلة التي يتراوح سكانها بين 100نسمة و2500نسمة ويوجد بها50 وحدة خدمات منها خدمات تخصصية مثل الطبيب ، أو الطبيب البيطري ، أو طبيب الأسنان ، والمحامي، ويوجد بها صحيفة محلية إسبوعية وهي أصغر حجماً من المدينة" (إسماعيل1990م،33).

12- **القرية Village** : "هو تجمّع سكاني ثابت وله اسم متعارف عليه وغالباً لا يقل عدد سكانه عن 50 نسمة أو لا يقل عدد المساكن المأهولة فيه عن10 مساكن" (مصلحة الإحصاءات العامة،2004م،13).

13- **الهجرAl-Hijrah** : هي قرى يقطنها بدو مستقرون يمارسون الزراعة مع احتفاظهم بتنظيمهم الاجتماعي(مشخص2004م،53). أنشأت في عهد الملك عبد العزيز عند شروعه في إقامة الدولة السعودية الحديثة ثم توطين البادية ثم استقرارهم في أماكن سميت هِجر، وتعتبر أول هجرة هي هجرة الأرطاوية عام1330هـ/1912م الواقعة على الطريق بين الزلفي والكويت ثم توالى بعد ذلك إقامة المزيد حتى وصل عددها 155هجرة وساعد إقامتهاظهور طرق صحراوية جديدة تربطها ببعضها، وتربطها بالمدن والقرى الأخرى، وتحقيق المزيد من الإتصال والتواصل وتبادل المصالح بين فئات المجتمع الواحد، فضلاً عن أنه قد مهد الطريق نحو توحيد المملكة فيما بعد(الحارثي1994 ،363).

14- **المنطقة الإدارية Administrative Area** : هي منطقة جغرافية تُمثل جزءاً من المملكة العربية السعودية يُشرف على إدارتها جهاز حكومي تابع مباشرة لوزارة الداخلية مثل منطقة الرياض ، ومنطقة مكة المكرمة ويوجد في كل منطقة إدارية مدينة تكون مقراً للإمارة كمدينة الرياض ، ومدينة مكة المكرمة...ألخ (مصلحة الإحصاءات العامة،(2004م)، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004 في منطقة الباحة، جدة)

15- **المساحة Size:** "هي عبارة عن رقعة من الأرض التي تقوم عليها الدولة أو الكيان السياسي، والتي يمكن أن تضم عدداً كبيراً أو صغيراً من السكان ، وتعد إحدى المقومات والمؤثرات المهمة ،على الجغرافيا السياسية للدولة خاصة فيما يتعلق بتقسيماتها الإدارية وعمقها الإستراتيجي وقدرتها الإقتصادية"(أبو داود 1998م، 456).

16- **المتغيرات الجغرافية Geographical variables:**" هي مجموعة من العناصر الجغرافية ، تلعب دوراً هاماً ومؤثراً في معظم الظواهر الجغرافية طبيعية كانت أم بشرية ومن هذه المتغيرات: (الموقع ، المساحة، السكان، المناخ، التضاريس)"(مهاوش 2001م، 34).

17- **التنمية Development:** التنمية العملية التي تُهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة دون أن تُخلّ بقدرة المحيط الطبيعي على تهيأة الأجيال التالية متطلباتها أو بعبارة أخرى استجابة التنمية لحاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها. وهناك تعريف آخر وهو: السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي وعدم الاضرار بها، وهي السبيل إلى الجمع بين تنمية الموارد والمحافظة على البيئة.

18- **التنمية الإدارية Administrative Development** :"هي التغيرات الجذرية في هياكل عمل الجهاز الإداري ونظمه وأساليبه، وأنماط السلوك البشري فيه، من أجل زيادة فاعلية هذا الجهاز في تحقيق أهداف التنمية" (المؤمن 1997م،12).

10/1 الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات والبحوث العلمية التي تتشابة مع موضوع الدراسة ومن أهمها :

الدراسة التي أجراها (**عبدالسلام،1959م**) بعنوان النظام الإداري السعودي والتي انتهت إلى أن الأنظمة التي تُصدر في المملكة العربية السعودية ماهي إلا اجتهادات تُجرى وفقاً لأصول الشريعة الإسلامية. وأظهرت الدراسة أهمية تقسيم المملكة إلى وحدات إدارية محلية بعد أن وحّد ونظّم الملك عبد العزيز الحكم المحلي في مختلف أرجاء المملكة ومن أجل تدعيم نظام الحكم المحلي في المملكة فإنه لم يكتف بإنشاء أجهزة إدارية محلية حاكمة تمثل فيها السلطات المركزية بالنظر فيما يتعلق بشؤون المنطقة،أو المحافظة ،أو الناحية أو المركز. وإنما أوجد نظاماً للبلديات والذي يمثل تنظيماً محلياً خالصاً ينحصر في المسائل المحلية الصرفة.

وأيضاً دراسة (**الصالح 1975م**) بعنوان تطور الوحدات الإقليمية الإدارية في المملكة العربية السعودية وتتبع فيها مسيرة تطور الوحدات الإدارية في المملكة والعوامل المؤثرة في هذا التطور لكل مرحلة، وكيفية رسم الحدود الإدارية لهذه الوحدات، ونوع الإدارة المحلية بها. وأظهرت هذه الدراسة عدداً من النتائج أهمها: ان العوامل التاريخية والسياسية لها دور كبير في تطور الوحدات الإدارية في المملكة العربية السعودية؛و تغير مسميات بعض الوحدات الإدارية فمثلاً: نجد، الحجاز، والأحساء أستبدلت بأسماء كالوسطى والشرقية والغربية. وأن استمرار تلك المسميات القديمة بالتنافس القبلي وبالتالي تحمل تلك المسميات أشكالاً من الأقليمية والقبلية والعنصرية، فقررت الدولة السعودية الثالة استبدالها تدريجياً.

وتهتم دراسة (**عبد الرحمن،1981م**) بعنوان الإدارة المحلية في المملكة وبعض الدول الأخرى وذلك بالتركيز على مفهوم اللامركزية كحجر الزاوية تقوم عليه دراسة الإدارة المحلية بتلك الدول التي تناولتها دراسته. والتي من أهم نتائجها وهي أن مفهوم

اللامركزية يعني نقل أو تفويض السلطة من الحكومة المركزية إلى الإدارات المحلية في الأقاليم وهناك نوع من اللامركزية ويسمى:تجزئة السلطات على أساس وظيفي. وأيضاً أن التطور التاريخي للتجربة الإدارية المحلية في أية دولة في العالم نجده في تغير مستمر هو الطابع المميز للتطبيق العملي للإدارة المحلية، وفي المملكة نلحظ هذا التطور التـــاريخي لتجربة الإدارة المحلية ابتداءً بنظام الأمراء،ثم المقاطعات.

ودراسة **(كرم،2002م)** بعنوان الوزن الجيوبوليتكي للمملكة العربية السعودية حيث يقوم هذا المنهج على تحليل العوامل الجغرافية بوصفه طرفاً مهماً فـــي معادلـــة القـــوة. واستناداً إلى ذلك فإن الدراسة تُركز على تحليل القوة في المملكة العربية السعودية بوصفه جزءاً هاماً من الوطن العربي. وتوصل الباحث أن المملكة تمتلك من عوامل القوة كالموقع الاستراتيجي المهم والمساحة الشاسعة والقوة الاقتصادية الكبيرة ما يمكّنها من لعـــب دور بارز ومهم في السياسة الاقليمية والعالمية. وكانت نتيجة هذه الدراسة أن المملكة العربية السعودية تمتلك من عوامل القوة أضعاف عوامل الضعف مما يؤهلهـــا أن تصـــبح قـــوة إقليمية مؤثرة في المنطقة، حيثُ أن كبر المساحة في المملكة يعطيها عمقاً جغرافياً لـــيس لها وحدها بل لكل دول مجلس التعاون الخليجي.

ودراسة **(الناصر،2005م)** التي بعنوان تفعيل المجالس البلدية وأثره علـــى واقـــع تطبيق الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية دراسة ميدانية في مدينـــة الريـــاض تهدف إلى تبّيان الأثر المتوقع لتفعيل المجالس البلدية في الإدارة المحليـــة فـــي المملكـــة العربية السعودية ودراسته حيث تم مراجعة الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بتنظـــيم الإدارة المحلية في المملكة ومدى توافقها مع تجارب الدول الأخرى في العالم. وتبين من الدراسة أن أفراد العينة يرون أن صلاحيات البلدية جيدة إلى حد ما ويمكـــن أن تُســـيّر أعمالهـــا

اليومية واتخاذ قرارات التخطيط دون الرجوع للجهات الحكومية رغم قلة اختصاصات البلدية . كما تبين وجود نوع من التعارض والتداخل في الإختصاصات وأعمال التخطيط والتنسيق، وتعارض في عمليات تنفيذ المشروعات مع الجهات الأكثر تداخلا في العمل البلدي، مثل أمانة مدينة الرياض. وتبين أن النظام الحالي والهياكل المؤسسية المتخصصة والمعنية بعملية التخطيط المحلية للمجالس البلدية في المملكة العربية السعودية تعطي نوعاً محدوداً من اللامركزية بجميع محاورها الإدارية الرئيسة وذات العلاقة المباشرة، وغير المباشرة، بالتخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية، وإلا انعكس ذلك سلباً على عملية التخطيط والتنسيق المركزية.

وتناولت دراسة **(دحلان،1985م)** التي بعنوان السياسة الداخلية في المملكة العربية السعودية حيث تطرق إلى أهمية الجزيرة العربية وتطورها وذكر مراحل توحيد الجزيرة العربية والتطورات التاريخية التي مرّت بها كل مرحلة. وأيضاً وظائف حكومة الدولة الإسلامية والتقسيم التقليدي لوظائف الدولة حيث خلص الباحث دراسته بأن وظائف الدولة مترابطة ومتشابكة وهناك عدة عوامل تؤثر على أداء الحكومة وظائفها وهي المعتقد الديني، والفلسفة السياسية، ونظام الحكم وقوة القيادة، وكفاءة الإدارة. وذكر أيضاً توزيع السلطات في المملكة العربية السعودية بعد توضيح مفهوم السلطة ونظرية فصل السلطات، وتطرق إلى ذكر دستور المملكة العربية السعودية ودساتير الدول العربية وأيضاً ذكر نظام الحكم في المملكة العربية السعودية والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم، وأهم استنتاجات الباحث هو أن النظام الملكي السعودي ليس نظاماً مطلقاً، ولكنه نظام ملكي مقيد.

وهدفت دراسة (**الحبسي،1993م**) التي بعنوان التقسيمات الإدارية لمنطقة مكة المكرمة إلى التعرف على التطور التاريخي لتقسيم مدينة مكة المكرمة إلى أحياء، وابراز حدودها الدينية، ودراسة تقسيمها الوظيفي. ومن أهم نتائج هذه الدراسة هي توفر أسس جغرافية استخدمت لتقسيم مدينة مكة المكرمة إلى مناطق إدارية سواء كانت أحياء أو مراكز للشرطة أو بلديات فرعية. وأيضاً وجود تباين في الامتدادات المكانية لكل التقسيمات الإدارية التي تجعل من مدينة مكة المكرمة مركزاً لها.

وهناك دراسة (**الهطلاني،1991م**) في دراستها التاريخية بعنوان التطور السياسي والاقتصادي وغيرها من1902–1975م في مدينة الرياض حيث تعتبر مدينة الرياض مركز النشاط السياسي والاقتصادي لإقليم نجد. حيث جاء من ضمن فصول الدراسة أن الرياض مركزاً إدارياً متناولة ذلك بالشرح والتعليق، وذكرت التنظيم الإداري في الرياض قبل ضم الحجاز ثم فيما بين صدور التعليمات الأساسية عام1926م/1395هـ وقيام مجلس الوزراء عام1975م/1395هـ. ثم دراسة التنظيم الإداري الحديث الذي أخذت به المدينة حتى عام1975م/1395هـ موضحة كيف أصبحت الرياض المركز السياسي حيث شرحت الوضع السياسي للمدينة بدءاً بحالة اللامركزية السياسية في شبه الجزيرة العربية وانتهاءً بقيام الرياض بالدور التوحيدي في المنطقة التي أصبحت بعدها قاعدة للمملكة العربية السعودية.

أما دراسة (**العلياني،1995م**) بعنوان التقسيمات الإدارية في لامارة منطقة عسير، تهدف الدراسة إلى ابراز التطور التاريخي الذي مرت به التقسيمات الإدارية من وجهة نظر جغرافية وتنظيمية ودراسة الواقع الحالي للتنظيم الإداري المكاني في الامارة،

والتسلسل الهرمي للتقسيمات والسلطة الإدارية. وأيضاً التعرف على العوامل التي تحكم أشكال التقسيمات الإدارية للإدارات الحكومية في منطقة عسير، والتعرف على مدى تطابق التقسيمات الإدارية في المنطقة. وأهم ما استنتجه الباحث أنه من بداية العهد السعودي حتى حوالي عام 1394هـ تعد بيشة امارة مستقلة وهي أول امارة في المنطقة الجنوبية والغربية إذ تأسست عام1336هـ وتنقسم عسير إلى (11) محافظة إضافة إلى مقر الإمارة (منطقة أبها) منها(4) محافظات فئة (أ) و(7) محافظات فئة (ب) و(63) مركزاً فئة(أ) وفئة(ب) لم تصنف إلى وقتنا الحاضر. وأيضاً تداخل الإدارات والمصالح الحكومية في مركز شري التابع لمحافظة بالقرن مع منطقة الباحة حيث يتبع عسير بعض الإدارات الحكومية والبعض الآخر يتبع منطقة الباحة.

أما دراسة (**مهاوش،2001م**) وهي نشأة ومقومات وتطور الوحدات الإدارية في المملكة العربية السعودية تهدف إلى التعرف على التطور التاريخي للتقسيمات الإدارية لمناطق المملكة العربية السعودية ومقارنة التقسيمات الإدارية المحلية وفقاً لنظام المناطق الصادر بتاريخ1412/8/28هـ بنظام المقاطعات الصادر بتاريخ 1383/5/21هـ ودراسة أهم العوامل الجغرافية المؤثرة في التقسيم الإداري للمحافظات داخل المناطق الإدارية وذلك من خلال عدة متغيرات جغرافية ودراسة أهم العوامل الجغرافية المؤثرة في عدد ، وتغير شكل، ومساحة المناطق الإدارية وفقاً للنظامين السابق ذكرهما وتهدف أيضاً إلى التعرف على المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية للوحدات الإدارية السعودية وتصنيف الوحدات الإدارية السعودية ضمن فئات معينة طبقاً لتباين مقوماتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية. وكانت أهم نتائج الدراسة أنها أبرزت دراسة المقومات الطبيعية والبشرية والاقتصادية للوحدات الإدارية السعودية وجود تصنيف فئوي معين،

طبقاً لتباين مقوماتها الطبيعية، والبشرية والاقتصادية. وأوضحت الدراسة المقارنة لأوجه الشبه، والاختلاف بين نظامي المقاطعات والمناطق وجود جوانب تشابه واختلاف بينهما. واحتل متغير المدن الكبرى في المناطق الإدارية المرتبة الأولى من حيث التأثير على التفاوت العددي لمحافظات المناطق الإدارية السعودية، وعدم تأثير المساحة الكلية للمناطق الإدارية على عدد المحافظات داخل المناطق الإدارية يأخذ العديد من الصور الإنتشارية المكانية.

وهناك دراسة في نفس المسار وهي دراسة **(الغامدي،2004م)** بعنوان التقسيمات الإدارية لمدينة ومحافظة جدة حيث هدفت بصفة أساسية إلى دراسة التقسيم الوظيفي والإداري لمدينة ومحافظة جدة، ومدى مطابقة بعضه بعضاً من خلال التعرف على التطور التاريخي لتقسيم حدود مدينة ومحافظة جدة إلى أحياء ومراكز، بعد التعرف على متغيرات الدراسة المختلفة كالمساحة ، وحجم السكان وكثافتهم. ومن أهم نتائج الدراسة: وجود تباين في الامتدادات المكانية لكل التقسيمات الإدارية التي تجعل من مدينة جدة مركزاً لها، كما أن المتغيرات الجغرافية الطبيعية كالمساحة والموقع والأحوال المناخية والتضاريس، والبشرية كالكثافة والتوزيع السكاني وصفات وخصائص السكان كانت الأساس الأهم في تقسيم مدينة جدة إلى أقسام إدارية سواء أحياء أو مراكز للشرطة أو بلديات فرعية. كما اتضح من خلال الدراسة أن مواقع مراكز هذه التقسيمات الإدارية متوسطة في أحياء مدينة جدة وضواحيها القديمة وهامشية في أحيائها الحديثة.

ونجد هناك الدراسة التي قام بها برون**(Brunn,1974)** وتناولت أهمية الخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية في الوقت الحاضر، وأثرها وارتباطها بالتقسيم الإداري للوحدات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية تلك الخصائص الجغرافية الطبيعية

ومنها (الموقع، والمساحة، والتضاريس، والأحوال المناخية) عوامل مؤثرة في التقسيم الإدري للوحدات الإدرية في الولايات المتحدة الأمريكية. وأن هناك علاقة ارتباط إيجابي بين الخصائص الجغرافية البشرية ومنها (السكان، والمواصلات)، وبين التقسيم الإداري للوحدات الإدارية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتناولت الدراسة التي قام بها نورس، وهارينج **(Norris And Haring,1980)** التقسيمات الإدارية المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية وخلصت إلى: أن الولات المتحدة الأمريكية في هذا المجال بأنها فيدرالية وأن كل ولاية تحتفظ بسلطات سياسية معينة واستقلالية إدارية أكبر عن السلطة المركزية، وأن التقسيم الإداري للوحدات المحلية الأصغر في الولايات المتحدة الأمريكية يتم على أسس ومعايير متباينة داخل كل ولاية، فتارة على أساس اجمالي السكان، وأخرى على أساس المساحة الكلية للولاية، أو على أساس الدوائر الانتخابية.

وتناولت دراسة **(المسعود،2001م)** عن نظام المناطق والدور المنوط به في النظام الإداري والسياسي للمملكة العربية السعودية باعتبار هذا النظام نقلة سياسية وإدارية مهمة جداً في مسيرة المملكة ونظامها السياسي والإداري، حيث كفل النظام لكل منطقة حقوقها الإدارية ومتطلباتها المعيشية والتنموية. واعتبره الباحث أحد أبرز منجزات عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد الإدارية، وقدم الباحث صورة موجزة لوضع مناطق البلاد ومقاطعاتها إبان عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود–رحمه الله– مع بيان حرصه على وضع نظام وآلية تكفلان لكل منطقة وأهلها الحصول على نصيبهم من الانجازات والبناء على قدم المساواة مع اشقائهم في المناطق الأخرى. وتناول الباحث بالتحليل والشرح نظام المناطق بموادها الأربعين مع ربط أسبابها بنتائجها المتوخاة منها.

ومحاولاً الباحث التركيز على نظام مجالس المناطق وأهمية دورها في ايجاد حلقة وصل قوية بين المناطق المختلفة وعاصمة البلاد.

وفي دراسة أبو داود **(Abu Dawood,1998)** بعنوان عهد الملك عبد العزيز والبناء الجغرافي السياسي للمملكة التي تناولت مفهوم الحكومة المحلية التي تطورت بطرق مختلفة في دول العالم واختتمت الدراسة بنتائج من أهمها: أن النظام الإداري يعد واحداً من أهم الأجهزة لإنجاز التنمية في كافة الأقسام الإدارية بالدولة؛ و أصبحت الأبحاث في مجال نظام الإدارة المحلية أضحت مهمة جداً، وذلك لفهم وتطوير الإدارة المحلية، ولدراسة العوامل المرتبطة التي يمكنها أن تؤثر فيها على مستويات متعددة. وإن دراسة حجم الوحدات الإدارية المحلية السعودية يعتبر حجر الزاوية في التنمية الإقليمية والإدارية ، وأن الإدارة المحلية هي أداة فعّالة للتنمية الشاملة التي تنتجها المملكة، لتحقيق مستوى متقدم من الأمن والاستقرار.

أما في دراسة **(الحريقي،2002م)** التي بعنوان تفعيل نظام المناطق كآلية للتخطيط الحضري في المملكة العربية السعودية ودراسة دور نظام المناطق وتبعاً لمجلس المنطقة في زيادة فعالية عمل الأمانات والبلديات خاصة فيما يتعلق بالتخطيط الحضري. وناقش الباحث تطور الإدارة المحلية في المملكة في مرحلة ما قبل نظام المناطق واشتمل على دراسة تحليلية لنظام المناطق. وأهم استنتاجات الباحث هو أن بعض مجالس المناطق لم تشترك في دراسة المخططات التنظيمية لمدنهم وقراهم عند اعدادها، ومتابعة تنفيذها مع أنها أحد المهام الرئيسية للمجلس لذا أفسح المجال للأمانات والبلديات لعمل المخططات دون رقابة من المجلس. وقد نتج عن ذلك سلبيات عدة تتبع جميعها من أنها لم تعبر عن

الاحتياجات الحقيقية للسكان وتطلعاتهم ولم ترتقي للمستوى الذي ارتقته القيادة السياسية بالمملكة العربية السعودية

أما عن الدراسات التي تتناول التنمية الإدارية فهي متعددة ومنها:

دراسة (**الطويل،1978م)** عن التنمية الإدارية وتطور تطبيقاتها في المملكة العربية السعودية حيث ذكر أن المملكة العربية السعودية سلكت محاولتها الجادة لتحقيق التنمية الإدارية عدداً من الوسائل منها القيام بحركة اصلاح إداري شاملة لكافة الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية والمؤسسات العامة، ودراسة مشكلات محددة في بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وقامت مؤسسة فورد بتشكيل أربع فرق عمل هي: فريق إدارة الموظفين ،وفريق التنظيم والإدارة، و فريق الإدارة المالية، ومجموعة القوى العاملة والتدريب.

أما دراسة **(عصفور،1984م)** عن التنمية الإدارية دراسة نظرية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية التي تهدف إلى إلقاء مزيد من الضوء على التنمية الإدارية وإعطاء فكرة سريعة عن مفهوم التخلف الإداري ومظاهره في الدول النامية ثم مناقشة مفهوم التنمية الإدارية وأساليبها وعناصرها. حيث ذكر أن التنمية الإدارية هي التطوير الشامل للجهاز الإداري للدولة لرفع مستوى قدراته الإدارية لتمكينه من القيام بوظائف الدولة بشكل عام وبوظائف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص. وذكر أن المملكة من الدول النامية التي أولت موضوع التنمية الإدارية قدراً كبيراً من الاهتمام وذكر محاولات التنمية الإدارية في المملكة حيث أنها مرّت بمراحل متعددة بدأت منذ تأسيس المملكة واستمرت حتى وقتنا الحالي.

ودراسة (**بالخيور،1987م**) التي بعنوان التنمية الإقليمية لأجهزة الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية تهدف إلى توضيح أهمية البعد المكاني في تطوير أجهزة الإدارة المحلية، إذ تختلف وظائفها باختلاف طبيعة المناطق التي تقع فيها والطلب على خدماتها. وتناول البحث دراسة التنمية الإقليمية لأجهزة الإدارة المحلية وعلاقتها بطبيعة الأقاليم التي تقع فيها، ومدى ارتباط التنمية الإقليمية لهذه الأجهزة بأهداف خطة التنمية الرابعة. واقترح الباحث نموذجاً إدارياً اقتصادياً تُستخدم فيه بعض المعايير في تطوير أجهزة الإدارة المحلية، ووضّح الباحث كيفية تطبيق هذه المعايير على ثلاث مدن سعودية(كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم). وبرزت أهمية البحث بأن نجاح أي جهاز للإدارة المحلية يتوقف على مدى ملاءمة هذا الجهاز للموارد والطاقات والقوانين والتشريعات والعوامل المحددة للمنطقة التي يقع فيها من جهة، وهناك عوامل بيئية تُحدد الوظائف والأساليب التي يتم اثباتها في هذا الجهاز بحيث أصبح من الممكن النظر إلى هذه العوامل كقيود على نجاح التنظيم في تحقيق أهدافه المرجوة.

أما بحث (**القحطاني،1993م**) التي بعنوان مدى فعالية التنسيق بين الأجهزة المحلية والمرفقية وأثره على البرامج التنموية بالتطبيق على منطقة عسير، لأن عملية التنسيق ضرورية لضمان فعالية مختلف الأجهزة البلدية منها والمرفقية التي ترتبط بوزارات وهيئات أخرى. ويشتمل البحث على عدة محاور ومنها: دراسة المناخ الإداري بين أجهزة الوحدات المحلية على مستوى الإمارة، والبلديات ، والمجمعات القروية، وتأثيره على الجهود المشتركة في توفير الخدمات للمواطن، وفي إنجاز برامج التنمية للمنطقة. وتوضيح العلاقات التنسيقية بين وحدات الإدارة المحلية وأهمية التنسيق في هذا المجال وتقويم أساليب ووسائل التنسيق الحالية داخل الوحدات المحلية بهدف زيادة الترابط

والانسجام، ومنع التداخل، والازدواج، وتقويم أساليب، ووسائل التنسيق الحالية بين الامارة والبلديات والمجمعات القروية. ودراسة دور الإمارة والبلديات في التنسيق مع فروع الأجهزة المركزية وأجهزة الخدمات بمنطقة عسير، مثل أجهزة الخدمات الصحية والسياحية، وخدمات المياه والصرف الصحي....ألخ وأثره على كفاءة الأداء من جهة، وعلى مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين وإنجاز برامج التنمية من جهة أخرى. وخلص الباحث دراسته بنتائج مباشرة في تحليل البيانات أن اتباع الأسلوب المركزي في الإدارة يؤثر على مستوى الأداء الإداري، وبالتالي يؤثر على تحقيق التنسيق الفعّال بين الأجهزة الإدارية وخاصة ذات الخدمات الإدارية المشتركة والتي يتطلب عملها إجراء التنسيق بصورة مستمرة ، حيث أنه هناك تأثيراً سلبياً للمركزية الإدارية على الأداء الإداري.

وهناك دراسة **(برناوي،1995م)** التي بعنوان تقييم دور وحدات التطوير الإداري بأجهزة الخدمات العامة في المملكة وتهدف إلى إنشاء وحدات التطوير الإداري بالأجهزة العامة بالمملكة العربية السعودية والعمل على تطوير طرق وأساليب وإجراءات العمل خاصة في مجال توفير وتقديم الخدمات العامة للمواطنين وتطوير وتحديث البنية التنظيمية للأجهزة العامة حتى تكون قادرة على تلبية إحتياجات المواطنين المتزايدة من تلك الخدمات ومسايرة التطورات التقنية المتلاحقة في طرق وأساليب توفيرها وتقديمها لهم بأيسر السبل وأفضل مستوى من الأداء، واستهدف تقييم الدور الفعلي الذي تقوم به وحدات التطوير الإداري ومن ثم الوقوف على المشاكل التي أعاقت هذه الوحدات عن أداء المهام المسندة إليها على ضوء القرار المنشئ لها وكيفية معالجة أسبابها أو التخفيف من حدتها. واشتمل البحث على شقين شق نظري وشق ميداني. وتوصل الباحث الى

العديد من النتائج وأهمها: عدم ممارسة وحدات التطوير الإداري لكامل الاختصاصات المحددة بقرار انشائها إلى جانب تدني مستوى فعالية دورها في ما تمارسه من مهام فعلية وعدم توفر الكوادر البشرية المتخصصة والتي تمتلك مهارات المبادأة ، وأثبت الباحث عدم اهتمام غالبية القائمين على أجهزة الخدمات العامة لدور تلك الوحدات.

وذكر (**الملحم،2001م**) في دراسته التحليلية عن تطوير وتنمية الجهاز الإداري والحكومي في عهد خادم الحرمين الشريفين وشمل البحث على مراجعة مختصرة لأدبيات التنظيم الإداري لإلقاء الضوء على أسس ومبادئ وأهداف التنظيم الإداري في الجهاز الحكومي وتطوير وتنمية الجهاز الإداري الحكومي في عهد خادم الحرمين الشريفين عام 1402هـ-1422هـ (1982م-2001م) ومناقشة وتحليل جهود خادم الحرمين الشريفين في تطوير وتنمية الجهاز الإداري الحكومي وتنظيمه ليواكب متطلبات العصر والتنمية واحتياجات المجتمع. هذا وقد تواكب تطوير وتغيير الأجهزة الإدارية التنفيذية في الدولة وتكامل إنشائهامع تطوير الأجهزة السياسية في الدولة بتواكب التطور والنمو السياسي مع التطور والنمو الاقتصادي والاداري والاجتماعي في الدولة.

يُلاحظ من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة أن منطقة الباحة لم يتم التطرق إليها في مجال الجغرافيا الإدارية (العلاقة بين العوامل الجغرافية والإدارة) بصورة خاصة وليس لها أي دراسة عن التنمية الإدارية وهذه الدراسة سوف تتناول منطقة الباحة بأكملها بعد تقسيمها إلى محافظات ومراكز تابعة لها إدارياً. وقد أوضحت هذه الدراسات السياسة الداخلية لمناطق المملكة العربية السعودية والخصائص العامة للإدارة المحلية والإقليمية والتنمية الإدارية ، أيضاً تطرقت بعض الدراسات السابقة إلى توضيح أثر المقومات الطبيعية والبشرية على سياسة الدولة ويتشابه موضوع الدراسة مع الدراسات السابقة في

توضيح أثر تلك العوامل الجغرافية بشقيها الطبيعي والبشري على التقسيمات الإدارية(المحافظات والمراكز التابعة لها) في المنطقة. وتختلف في تحليل أثر العوامل غير الجغرافية على التقسيمات الإدارية بمنطقة الدراسة ، وأيضاً أثر تلك العوامل الجغرافية وغير جغرافية على التنمية الإدارية في منطقة الباحة ، وأيضاً العلاقة ما بين التقسيمات الإدارية وبين التنمية الإدرية في منطقة الباحة، وتعتبر الدراسة الأولى من نوعها.

11/1 أساليب وإجراءات الدراسة:

1- البرامج الحاسوبية المستخدمة:

أ. برنامج SPSS/ وذلك لمعرفة نوع ودرجة الارتباط حيث سيتم – بإذن الله سبحانه وتعالى– استخدام الإنحدار الخطي.

ب. برنامج ARC GIS/ وهو أحد برامج نظم المعلومات الجغرافية وسوف يتم استخدامه للإستفادة من الخرائط الخاصة بموضوع الدراسة.

2- مصادر الحصول على البيانات:

ستعتمد هذه الدراسة في عملية جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة على ما يلي:

أ. مصادر مكتبية / وتشمل الكتب والبحوث والدراسات والرسائل العلمية وغيرها من المصادرالتي لها صلة بموضوع الدراسة.

ب. مصادر حكومية /سيتم الحصول عليها من جهات حكومية مسؤولة عن نوع البيانات المطلوبة والجهات وهي وزارة الداخلية – وزارة الزراعة ووزارة المياه والكهرباء– وزارة النقل والمواصلات – وزارة الدفاع والطيران – وزارة البترول – وزارة التربية

والتعليم– وزارة التعليم العالي– الثروة المعدنية – الهيئة العامة للمساحة والجيولوجيا– الجامعات السعودية – الجمعية الجغرافية السعودية – امارة منطقة الباحة – هيئة المساحة العامة وبعض الجهات التي لها صلة بموضوع الدراسة.

3- الخرائط:

سيتم الحصول عليها من مصادر حكومية ، وإن لم يتم إيجاد خرائط تفصيلية تخص أي عنصر يتعلق بموضوع الدراسة؛ ستكون الخريطة من اعداد ذوي الإختصاص استناداً على مصادر موثوقة او عن طريق مساعدة ذوي الخبرة في استخدام البرامج المختصة في عمل الخرائط.

4- الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- التعريف الإجرائي للمتغيرات :

اعتمدت الدراسة على نوعين من المتغيرات وهما المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.

أ)- **المتغير التابع:** وهو المتغير الذي يقع عليه التأثير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لهذه الدراسة هو: – التقسيمات الإدارية.

– التنمية الإدارية.

ب)-المتغير المستقل: مجموعة من المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع وبهذا فإن المتغير المستقل في هذه الدراسة:

– المتغيرات الجغرافية (طبيعية– بشرية)

– المتغيرات غير جغرافية.

2- المعاملات الإحصائية المستخدمة:

الإنحدار الخطي.

12/1 صعوبات الدراسة:

خلال عمل البحث واجهت الباحثة كثيراً من الصعوبات منها مايلي:

1. عدم اكتساب الباحثة الخبرة الكافية في استخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية، واعتمدت على ذوي الإختصاص في عمل الخرائط.

2. عدم وجود خرائط في بعض الإدارات الحكومية في منطقة الباحة مثل الأمارة وغيرها، وإن تواجدت تلك الخرائط فهي خرائط أولية أو غير محدثة.

3. عدم تلقي رد بعض الجهات الحكومية عند الإتصال الهاتفي.

4. بطء بعض الجهات الحكومية في الرد على الخطاب عند طلب البيانات والمعلومات والخرائط اللازمة لإكمال الدراسة.

5. سفر محافظي محافظات منطقة الباحة إلى خارج المملكة أو داخلها، تُؤخر الرد على الباحثة بإمكانية إرسال البيانات المطلوبة وبذلك يظل البحث متوقفاً قيد الرد.

6. قلة المصادروالمراجع التي تُزود البحث معلومات وبيانات أوفر.

7. إعتذار بعض الإدارات الحكومية عن إعطاء البيانات المطلوبة إلا بإرسال خطاب موجة من جامعة الملك عبد العزيز إليهم بإسم مدير الإدارة أو رئيس تلك الإدارة الحكومية.

8. عدم قيام بعض الجهات الحكومية التابعة لمنطقة الباحة بعمل أدلة أو إحصائيات للمعلومات والبيانات الموجودة لديهم.